

Dialogues | حوارات

حوار مع رئيس الجمعية الدولية لعلم الاجتماع

أ. د/ساري حنفي(١)

يحاوره الباحث/ عبد الكريم جندي(٢)

A Conversation with President of the International Sociological Association:

Professor Dr. Sari Hanafi

By: researcher: Abdelkrim Jendi

(١) أكاديمي فلسطيني، أستاذ علم الاجتماع في الجامعة الأمريكية في بيروت، ومدير مركز الدراسات العربية والشرق أوسطية، ورئيس برنامج الدراسات الإسلامية فيها، ورئيس تحرير المجلة العربية لعلم الاجتماع "إضافات"، ورئيس الجمعية الدولية لعلم الاجتماع منذ ٢٠١٨.

(٢)باحث في علم الاجتماع، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة ابن طفيل، القنيطرة، المغرب.

موضوع الحوار: علم اجتماع العلوم ووضعيته في المجتمعات العربية

Dialogue topic: Sociology of sciences and its status in Arab societies

السؤال الأول:

في إطار اهتمام مركز نماء للبحوث والدراسات بالتعريف بالعلوم الإنسانية والاجتماعية، ومناقشة إشكالياتها المعرفية والمنهجية، ووضعيتها في المجتمعات العربية؛ ارتأينا أن نحاوركم حول علم من العلوم الإنسانية والاجتماعية الذي نعتقد أنه لم ينل ما يستحقه من الاهتمام في هذه المجتمعات رغم أهميته، وهو علم اجتماع العلوم (Sociology of Sciences).

أبدأ معكم بسؤال تعريفي: ما هو علم اجتماع العلوم؟

علم اجتماع العلوم هو علم يهتم بدراسة كل العوامل الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية التي تؤثر في إنتاج العلم؛ فالعلم رغم نزوعه نحو الموضوعية فهو تحت متغيرات خارج المختبر الذي يتم فيه إثبات صدق المعلومة العلمية.

السؤال الثاني:

يقول ميشال دوبوا Michel Dubois في كتابه "مدخل إلى علم اجتماع العلوم"Introduction

«إن: à la sociologie des sciences سوسيولوجيا العلوم المسماة "حديثة" تجد جذورها في الصياغة التي قدمها روبيرت ميرتون Robert Merton ضمنيًا عام (١٩٣٨م)، ثم جهر بها علنًا عام (١٩٤٢م) بعنوان البنية المعيارية للعلوم The Normative Structure of Science"[٣]. ما رأيكم في هذا القول؟ وأين تكمن أهمية إسهاماته ميرتون حتى يتم اعتباره مؤسسًا لهذا العلم؟

مثل كل علم يمكن إرجاعه إلى أول من تناول جوانبه بدون ذكر بالضرورة لعنوانه، ولكنني أعتبر روبرت ميرتون (١٩١٠ - ٢٠٠٣) مؤسسًا لعلم اجتماع العلوم في ثلاثينات القرن العشرين بوصفه رائدًا للمدرسة البنائية الوظيفية، والذي نظر إلى العلم باعتباره مؤسسة اجتماعية لها نُظُمها وقيَمُها وروحيتُها، وتأمَّلَ في المضامين الاجتماعية التي يحملها العلم، مؤكِّدًا أن هذا الأخير نشاط اجتماعي يحتاج للتأييد من قيَم الجماعة. طبعًا هناك الكثير من السوسيولوجيين الذين ساهموا من قريب أو بعيد في هذا العلم، يمكن ذكر بعض الأسماء على سبيل المثال لا الحصر: ت. كون، إ. شيلر، م. كسلر، ب. لازارسفيلد، د. برايس، ب. باير، ه. زوكرمان. وهم يتموضعون بشكل عام في الولايات المتحدة وبريطانيا.

أعتبر أن النص التدشيني لعلم اجتماع العلم هو في مقالة ميرتون الشهيرة «الهيكل المعياري للعلم The Normative Structure Of Science»، (١٩٤٢)، والتي تناول فيها مجموعة من أربع مُثُل ومعايير التي تجعل من العلم مؤسسة اجتماعية تفرض قيمها على الباحثين. هذه المثل هي:

أولًا: **شيوع المعرفة Communism**: ويعني ذلك الملكية المشتركة للاكتشافات العلمية، والتي بموجبها يتنازل العلماء عن الملكية الفكرية مقابل الهيبة والاعتراف.

ثانيا: **الكونية Universalism**: بموجبها تقيم ادعاءات الحقيقة من حيث المعايير العالمية الموضوعية، بعيدًا عن أثر الذاتية أو الماهيات والبنى الاجتماعية (الطبقة، الدين، الجنسية، العرق).

ثالثًا: **عدم الاهتمام Disinterestedness**: أي اهتمامهم بالشأن العام بعيدًا عن المصالح الشخصية.

رابعًا وأخيرًا: **الشك المنظم Skepticism**: بحيث يكون هناك اختبار لجميع الأفكار وإخضاعها لفحص مصداقية مبني على المناهج العلمية.

طبعًا هذه المثل لها أهميتها لدفع الباحثين

(٣) ميشال دوبوا، "**مدخل إلى علم اجتماع العلوم**"، ت: سعود المولى، المنظمة العربية للترجمة، ط١، بيروت ٢٠٠٨، ص:٢٦.

للامتثال لها، ولكنها مع كل الأسف بعيدة كل البعد عن أي توصيف للحقل العلمي اليوم في بلادنا وفي العالم. وقد تنبأ ميرتون في آخر عهده إلى ذلك من قبل الجماعة العلمية التي فصل في مواصفاتها، ومن مقاومة الجماعات الاقتصادية والسياسية للعلم أكثر مما تقوم بعض المعارف الدينية بذلك.

كان يجب الانتظار إلى الستينيات في القرن المنصرم لإحلال دراسة العلم باعتباره مؤسسة إلى التركيز على البعد المعرفي للعلم من حيث محتويات المعرفة وآثارها الاجتماعية. وحسب ميشال دوبوا Michel Dubois في كتابه "مدخل إلى علم اجتماع العلوم"، فلقد لعبت الجمعية الدولية لعلم الاجتماع بين عامي (١٩٦٢م) و(١٩٦٦م) في مؤسسة علم الاجتماع العلوم. هذا ولا تزال هذه الجمعية تلعب هذا الدور، وخاصة فيما يتعلق بتبعات هيمنة دول الشمال على إنتاج المعرفة، وما يتبع ذلك من تبعات إبستمولوجية وتحديد من ينظر ومن يقدم دراسات الحالات.

السؤال الثالث:

في جوابكم عن السؤال السابق أشرتم إلى وجود الكثير من السوسيولوجيين الذين ساهموا من قريب أو بعيد في علم اجتماع العلوم: من هم أبرز هؤلاء؟ وما هي أهم إسهاماتهم في هذا العلم؟

قام توماس كون بفتحٍ كبير بدراسته لبراديغمات الاختصاصات العلمية، وكيف تُغَير، وغالبًا ما يكون ذلك بشق الأنفس، والرهانات التي تتجاوز مصداقية المعرفة العلمية. ويتدخل التنافس (الشريف وغير الشريف) ليلعب دورًا مهمًا داخل الحقل العلمي ليشرعن البراديغم، ويسمح أو لا يسمح بظهور براديغم آخر، ولكن اعتبر أن أهم اشتغال بعد السبعينيات قد جاء من عالِم الاجتماع الفرنسي برونو لاتور (Bruno Latour) المؤسس لمدرسة البنائية الاجتماعية، إلى جانب زميله في المختبر ميشيل كالون (Michel Callon)، وجان لاو (John Law)، الذين وضعوا نظرية الفاعل-الشبكي (ANT)، ونحتوا معها جهازًا مفاهيميًا .

السؤال الرابع:

هل يمكن شرح ذلك حتى يتضح لنا وللقارئ الكريم مساهمات هؤلاء الأعلام في علم اجتماع العلوم؟

دعوني هنا أركز على مساهمات برونو لاتور وميشيل كالون.

لقد أسّس برونو لاتور علم اجتماع الممارسة العلمية، ودعمه بمفاهيم

ومنهجيات تتواءم مع حداثتنا المتأخرة والتحوّلات التي تشهدها مُجتمعاتنا. ومن أهم مؤلّفاته هو «الحياة في المختبر: إنتاج الوقائع العلمية»[٤] (١٩٨٧م). فقد أخذ يتابع تفصيليًا ما يجري في عمل العلماء، من جمع العينات من التربة، إلى اختيار النماذج المحددة منها، إلى التصنيف والتبويب والفهرسة التي يجري بها التوثيق، إلى إجراء التجارب والأدوات المستخدمة في ذلك، وصولًا إلى النتائج التي تُستخلص، وكيف توثق وتُعمم، وكيف تُستقبل من الوسط العلمي والدوريات العلمية، ومن ثمّ كيف يمكن إقرار بعضها في نهاية المطاف بوصفها «حقائق علمية»، لتصبح بعدها موضع قبول عام.

نقد لاتور ثنائيات موضوعي/ذاتي، وثقافي/طبيعي، والمجتمع/الشبكة عبر استعماله لمفهوم "العلم قيد الاشتغال". وأظهر، كما فعل بيير بورديو، أن حقل منتجي المعرفة العلمية هو حقل -وإن كانت مركزيته هي المختبر- فإن هناك رهانات السوق والسلطة التي تلعب دورًا في ذلك؛ لذا وقف لاتور بالمرصاد للنيوليبرالية، وكيف يستخدم العلم والتكنولوجيا ضد الطبيعة والبيئة وضد ما يسميه "غايا" (Gaia): أي الأرض بما فيها الفضاء البيوسفيري.

يعجبني في لاتور ربطه لعلمه بالفلسفة الأخلاقية، وهذا شيء عزيز علي، وأنا قد بنيت برنامجي بوصفي رئيسًا للجمعية الدولية لعلم الاجتماع حول هذه المقاربة. فقد صرح أنه كان يعتقد أن الناس يجهلون موضوع الاحتباس الحراري، ولكنه اكتشف مؤخرًا أن هذا الاعتقاد غير صحيح؛ حيث وجد أن البعض يعرف الاحتباس الحراري وارتفاع الحرارة، فالفكرة الجديدة لديه أن الناس لم يعودوا يشعرون بالانتماء للأرض التي يعيشون فيها. وهنا يلتقي لاتور مع الفيلسوف المغربي طه عبد الرحمن وفلسفته الائتمانية؛ فكلاهما يحثان على مفهوم الاستخلاف؛ أي أننا لا نملك هذه الأرض، بل نحن مستخلفون أو مؤتمنون. ولكنه ذهب إلى أَفْهَمَة أدق عندما وضع مركز المعرفة لا في الإنسان فقط، بل في الإنسان والأشياء أيضًا. سوسيولوجته لا تتعامل فقط مع الفاعل البشري (actor) ولكن أيضا مع الفَعَلَة (actants)، إن كانت الجرثومة أو التراب أو الحيوان أو النبات. أي أنه لم يقصر بحثه على السياقات التي يجري تكوين الحقائق العلمية فيها من زاوية البشر ومجتمعهم فقط، بل بيّن كيف أن "الأشياء" نفسها تدخل سياقات مختلفة.

سوسيولوجيا وفلسفة لاتور الأخلاقية تؤكد تداخل الحديث مع تراث وثقافة المرء. والدين هو جزء من هذه الثقافة، وهنا

(4) Bruno Latour, 1987, ***Science in Action: How to Follow Scientists and Engineers through Society***, Harvard University Press.

يتضح مرجعية لاتور الكاثوليكية، مُتحمّلًا بذلك مسؤولية خيارات إبستيمولوجية وأخلاقية وسياسية وميتافيزيقية كانت إلى هذا الحدّ أو ذاك سببًا في صعوبة الاعتراف به من الاتجاه السائد في الجماعة العلمية الفرنسية.

أكد لاتور على أهمية الثقة بالعلم، واعتبر أنها أقل ارتباطاً بالثقافة، وأكثر ارتباطًا برغبة المؤسسات المجتمعية في تعزيز هذه الثقة أو إضعافها. ويشير لاتور (Latour, 1993) إلى كيفية قيام لوي باستور بتحريك المجتمع الريفي الذي أصيبت مواشيه بالمرض؛ واعتمد نجاحه على شبكة كاملة من القوى الاقتصادية، والسياسية، والعلمية والتي شملت حركة الصحة العامة ومهنة الطب. ويفصّل لاتور جهود باستور لتحريك الجمهور الفرنسي (المزارعين والصناعيين والسياسيين، والكثير من المؤسسات العلمية). وكان هذا التحالف في غاية الأهمية في إقناع النخبة السياسية لمنحه التمويل لتطوير البسترة. أمّا في الوطن العربي؛ فالمعرفة العلمية الأساسية غير موجودة بين الأفراد العاديين؛ إذ لا يعرفون الفرق بين المناخ والطقس مثلًا. هذه المعرفة الأساسية شرط لبناء تحالف مع العموم، ولأن صنّاع القرار يهتمون بالرأي العام أكثر من الحقائق العلمية، فمن المهم أن نبدأ في بناء هذا الرأي.

السؤال الخامس:

ماذا عن مساهمات ميشيل كالون Michel Callon؟

فيما يتعلق بميشيل كالون. فإن له مساهمات عدة، ولكن دعوني أركز هنا على بعض أفكاره التي تفاعلت معها في أبحاثي حول إنتاج المعرفة في العالم العربي؛ ففي كتابه "التمثيل في عالم اللايقين: مقال عن الديمقراطية التقنية" الذي ألفه مع ربيير لاكوم ويانيك بارت (Callon, Lascoumes, and Barthe 2009) فيه مساهمة رائعة حول علم الاجتماع العلوم لفهم أزمة الديمقراطية الليبرالية التمثيلية اليوم في عصر الحداثة المتأخرة حيث تنتشر الشعبوية في كثير من الدول الديمقراطية. وتأمين دمقرطة لهذه الديمقراطية المأزومة، من المعروف أن هناك سمتين لهذه الحداثة:

الأولى: أنه بينما ينتج العلم معرفة مستقرة حول المشاكل المجتمعية والطبية والبيئية، ولكن كثير من معرفته لم تصل لدرجة اليقين، فهي ما زلت يحكمها الجدل العلمي-التقني (techno-scientific controversy).

أما السمة الثانية والناتجة عن صيرورة الفردنة فهو تبعثر الهويات (الوطنية والمحلية والدينية والاجتماعية- من طبقية وإثنية وجندرية) وتكاثرها والطموح

للتعددية بكل أشكالها (الثقافية، القانونية والأخلاقية).

في هذا السياق، هل يحل الجدل العلمي مزيدًا من البحث العلمي؟ جواب كالون وزملائه هو النفي. ستقوم الجماهير والمجموعات الثقافية والطبقية والمهنية والتي تؤثر فيها مصالح وهويات متعددة بدور حاسم في دفع الجدل باتجاه معين للحصول على حلول عملية للقضية المرتبطة بالجدل. إذًا المطلوب خروج البحث من قمقمه إلى الهواء الطلق والدخول في حوار مع الجمهور المعني وأصحاب المصالح من خلال "المنتديات المختلطة" (hybrid forums). ستقوم هذه المنتديات بحوار بين المعرفة العلمية والمعارف الأخرى (قادمة من التراث والحس العام الذي تشكل عبر التاريخ والخبرة العملية والتي تؤثر فيها أيدولوجيات وأديان)، ومفاوضة ذلك مع هويات ومصالح الفاعلين الاجتماعيين للوصول إلى الخيار العلمي التقني الأمثل لمجموعة اجتماعية ما. هذه "الديمقراطية الحوارية" هي الكفيلة بالتخفيف من الجوانب الكارثية للشعبوية في الديمقراطيات التمثيلية وتأمين التعددية بكل أشكالها بدلًا من أن تتحول الديمقراطية إلى سلاح يحمله أكثرية ما (بما فيهم من يصوت على جهل) ضد أقلية (قد تشكل ٤٩٪) من خلال الاستفتاءات أو التصويت البسيط؛ إذًا نحن أمام حركة ذهاب وإياب بين كل هذه المعارف وبينها وبين الجمهور ومجتمعه المدني من أجل إيجاد حلول ديمقراطية تعددية. ينبغي بدء هذه الحركة من مرحلة صياغة السؤال البحثي وليس فقط عندما تكون نتائج البحث جاهزة.

السؤال السادس:

لا شك أن لكل علم من العلوم علاقات مع علوم أخرى تكون قريبة أو بعيدة حسب موضوعه، ومجال اشتغاله، ومناهجه، ومفاهيمه، ونظرياته. سؤالي لكم في هذا الشأن: ما هي علاقة علم اجتماع العلوم بالعلوم الأخرى ولا سيما القريبة منه بحيث يكون الانفتاح عليها أمرًا ملحًا يفيد الباحثين في هذا العلم؟

علم اجتماع العلوم هو بالضرورة عابر للتخصصات. لذا هناك عالميًا وذلك بدفع من الدول الأنغلوسكسونية لما يسمى دراسات العلم (Science studies)، وهي تشمل علم الاجتماع والأنثربولوجيا وفلسفة العلوم وحتى السياسات العلمية. لم يعد هناك معنى لكل هذه التخصصات إلا عندما تستفيد من بعضها البعض، وحتى المعارف العلمية والدينية تتداخل. دعوني أذكر أنه منذ اشتغال

إيميل دوركهايم ومارسيل موس بتحليل للتصنيفات الأولية للظاهرة الاجتماعية أو الدين، اعتبروا أن بين المعرفة العادية (ordinary) المستمدة من التجربة المباشرة والمعرفة العلمية (بحصر المعنى) فرقًا في الدرجة وليس في الطبيعة.

السؤال السابع:

لا شك أن من غايات هذا الحوار تقريب الباحثين والطلاب من هذا العلم، وتحفيزهم على الاشتغال والبحث في اهتماماته ومسائله ليكون مساهمة في إثراء الإنتاج في هذا الحقل العلمي؛ لذلك نطرح عليكم السؤال: ما هي أبرز الاهتمامات المعاصرة لعلم اجتماع العلوم؟

تطور علم اجتماع العلوم بعيدًا عن الجدل الوضعي الذي تعامل مع بعض التوترات في الواقع على أنها مثنويات مانوية وحادة: المعرفة العلمية/المعرفة الدينية، الموضوعية/الذاتية، الوصفي/المعياري، العلم للعلم/العلم للمجتمع، سلعنة المعرفة/مجانيتها. جاء بعض العلماء بإشراقات نظرية جديدة لها تبعات جمة على فهمنا اليوم للميادين الأساسية لعلم اجتماع العلوم. أستحضر مثلين: الأول لمايكل بوراوي الذي نادى بضرورة أن يكون للنشاط البحثي وجه عمومي؛ أي التحدث مع الجمهور المستفيد وصناع السياسات وعدم الاكتفاء في النشر في المجلات العلمية المحكمة التي غالبا ما يقرأها حفنة قليلة من المختصين. وكذلك زعيم الاتجاه الحميمي أو التآلفي (convivialism) عالم الاجتماع الفرنسي آلان كاييه الذي أكد أن هناك أربع ضرورات منهجية أو إبستمولوجية ضمن العلوم الاجتماعية: الأولى: الضرورة الإمبريقية التي يتم من خلالها وصف الظاهرة، ثانيًا: الضرورة المفاهيمية والتي من خلالها يتم نمذجة الظواهر الاجتماعية وبالتالي شرحها. ثالثًا: الضرورة التفسيرية بناء على ما سبق، وأخيرًا الضرورة المعيارية أي أنك تأخذ موقفًا مما ظهرت من نتائج علمية.

كما طورت معارف ونظريات تتعامل مع ما يسمى عصر ما بعد الحقيقة (post-factual or post-truth)، وفي هذا الصدد لقد طوَّر روبرت بروكتور (Proctor 2008) مفهوم هندسة الجهل أو التجاهلية (Agnotology)، فالجهل ليس "انعدام المعرفة" فقط، بل هو "مُنتَج" يصنع ويوزع لأهداف معيّنة، غالبًا سياسية أو تجارية، وهو تضليل استراتيجي ومُمنهج يستند إلى ثلاث استراتيجيات: بث الخوف؛ إثارة الشكوك؛ وصناعة الحيرة. وتوفر دراسة التجاهلية إطارًا يمكن من

خلاله استكشاف الأشياء التي لا يدركها الناس عمدًا، والسعي للحفاظ على غياب الوعي (الجهل المتعمد) والأشياء التي يدركها الناس؛ ولكن مع ذلك يعبّرون عن غياب الوعي فيها (الجهل المعلن). وبناءً على مفاهيم مثل "فقدان الذاكرة الهيكلي" (Structural Amnesia)، و"عدم التفكير" و"حالات الإنكار"، تشير التجاهلية إلى نظرية الجهل الاجتماعي التي تفترض أن الجهل منتشر، وأنّه يتركّب اجتماعيًا، وأنه يمكن أن يكون مفيدًا للسياسيين؛ فالجهل، من هذا المنظور، ليس إغفالًا بسيطًا أو فجوة، ولكنّه شيء يحافظ عليه، ويُتلاعب به.

السؤال الثامن:

يقول عالم اجتماع العلوم والابتكار دومنيك فينك Dominique Vinck في كتابه "علم اجتماع العلوم" Sociologie des Sciences: "تعتبر المؤسسة العلمية بالنسبة لميرتون نموذجًا للديمقراطية، حيث إن لديها قواعد فنية وأخلاقية ونظام مكافئات يضمن المراقبة الاجتماعية ومطابقة التصرفات للقواعد: العلماء محايدون في حكمهم (فهم في الوقت ذاته منفتحون ونقاد) ولديهم مراقبة ذاتية دون أن يحتاجوا إلى سلطة يحترمونها. المؤسسة العلمية نموذج للديمقراطية بالنسبة لبقية المجتمع. وبالعكس، يزيد تطورها إذا كان المجتمع الذي يحيط بها هو أيضًا ديمقراطي. هذا يفسر تطورها التاريخي الموازي لتطور المجتمع الغربي وابتعادها عن الأنظمة الملكية القديمة"[٥]. انطلاقًا من هذا المنظور الميرتوني، كيف تقيمون وضعية علم اجتماع العلوم في المنطقة العربية؟ وما هي أبرز العراقيل الاجتماعية والثقافية والسياسية التي تقف أمام تقدم الإنتاج العلمي العربي في هذا العلم؟

في منطقتنا العربية أنا مسرور أنه تُرجمت نصوص أساسية إلى العربية. ولكن أريد أن أركز على أهمية برونو لاتور للسياق العربي. وقد بدأ يؤثر في الحقل السوسيولوجي العربي. وهذه عائدة بنكريم من تونس تعد أطروحة دكتوراه حول لاتور بإشراف الصديق عالم الاجتماع منير السعيداني. وقد نشرت لها مقالة رائعة في مجلة إضافات-المجلة العربية لعلم الاجتماع حول لاتور.

فيما يتجاوز الترجمات والتأثر، هناك القليل من النظريات ذات المدى المتوسط

(٥) دومنيك فينك، "**علم اجتماع العلوم**"، ت: ماجدة أباظة، المشروع القومي للترجمة، ٢٠٠٠، ص: ٣٣.

في دراسات العلم أو علم اجتماع العلوم في العالم العربي، ولكن هناك إشراقات نظرية هامة، وخاصة فيما يتعلق بموضوعات محددة: نشوء الجماعة العلمية الوطنية، عدم التوازن في الإنتاج المعرفي بين المركز (أمريكا وأوروبا) والأطراف، علاقة علوم الشرع مع العلوم الأخرى...إلخ. يمكن للقارئ الاطلاع على أعمالي حول هذا الموضوع وكان جزء منها مع ريغاس أرفانيتيس (حنفي وأرفانيتيس ٢٠١٥) أو جاك كابنجي وعلي الموسوي من لبنان حول غياب أو ضعف الجماعة العلمية في منطقتنا. مما يجعل التعاون مهمة شاقة للغاية، وربما بدا المغرب حالةً استثنائية حيث كثرت الجمعيات العلمية المحلية والوطنية والتي لعبت دورًا في التدخل الاجتماعي ودعم بعض المطالب الإصلاحية للمجتمع المدني فيما يتعلق بمدونة الأسرة في (٢٠١١م).

دعوني أتناول هنا ثلاث نقاط كان قد ركز عليها علم اجتماع وفلسفة العلوم:

النقطة الأولى: حول ضعف الجماعة العلمية. لأروي لكم هذه القصة: منذ عدة سنوات، نظمت تكريماً لسمير خلف، وهو أستاذ عريق في الجامعة الأميركية في بيروت. عندما أرسلت هذه الدعوة إلى قائمتي البريدية، تلقيت سبع مكالمات هاتفية ورسائل بريد إلكترونية يتساءل فيها أصحابها إذا كان خلف قد توفي، وأربع رسائل أخرى يتساءلون إذا كان قد تقاعد؟ ولعل هذه الحكاية تلمّح إلى عطب ثقافي قديم، وهو الاحتفاء والتكريم المتأخر، أو ما سماه عبد الرحيم العطري (٢٠١٣م) ب"الاعتراف الجنائزي" الذي يحدث بعد الرحيل؛ فهذا الأمر إن دلّ على شيء، فهو يدل على غياب "الجماعة العلمية" في لبنان التي تهتم بالاعتراف بمساهمات أعضائها؛ بالطبع، التقاليد هي نتيجة لإعادة تفعيل التاريخ، كما أن الأوساط العلمية والأكاديمية والتخصصات مغرمة بهذه الطقوس الصغيرة كإحياء المكانة الفكرية لأعضائها، ويسمح ذلك بقياس وضعية فرد أو مجموعة داخل الجماعة العلمية، ولهذه التقييمات غير الرسمية رهانات مهمة لمعرفة تموضع أي مجموعة ضمن الحقل الأكاديمي.

أما النقطة الثانية فهي حول ضعف البحث النقدي؛ فهو ناتج عن وجود أنظمة استبداد في أغلب الدول العربية. ولذا يؤدي البحث النقدي إلى تهميش المسار المهني لمؤلفيه. والأسوأ من ذلك، فمنذ بداية الانتفاضات العربية، سمعنا يومياً دليلاً على انتهاك الحريات الأكاديمية. وفي هذا السياق، يحاول الكثير من الباحثين حماية أنفسهم من خلال الرقابة الذاتية، بحيث يلجأ الباحث الاجتماعي العمومي إلى استخدام تقنيات المتحدّث المضلل (Prolocutor)، بحسب تعريف قاموس أوكسفورد للكلمة: «استخدام لغة غامضة بهدف التضليل»، أي

استخدام الإقناع لنيل ولاءات عائمة تُستخدم بنجاح اعتمادًا على القدرة البلاغية للتقديم والدعوة إلى أوضاع جديدة، وهذا مدفوع غالبًا بمزيج الخوف من الدولة والسلطات الدينية. فقط من خلال توطيد الجماعة العلمية يمكن حماية الباحثين وأعضاء هيئة التدريس من هذه السلطات.

أما التركيز الثالث والأخير فهو حول إشكالية علاقة المعرفة العلمية بالمعرفة الدينية، التي كُتب الكثير فيها من محمد عابد الجابري إلى طه عبد الرحمن. ولكن لا بد أن أشير إلى كتاب رائع اطلعت عليه مؤخرًا هو "فلسفة العلوم بتوقيت بيروت" للفيلسوفة اللبنانية بسكال لحّود. لقد تناولت لحّود فلسفات كمال الحاج ورينيه حبشي وناصيف نصار إزاء العلم وقضاياه. وبينت عند الثلاثة انتصار العقل على اللاعقل، ولكن أظهرت التأثيرات المشرقية لحبشي على فكره عندما قسّم الثقافة إلى أربعة أقسام هي: الاختبارية، العلم والفلسفة، المعرفة الموحاة. فالاختبارية هي التجربة العفوية التي لم نستخلص منها قانونًا ولم نخضعها للدراسة. أما العلم والفلسفة فهما مستويا الثقافة الخاضعان لسلطة العقل والمنهج العقلاني والمنتميان إلى النمط العلمي. المعرفة الموحاة وفقًا لحبشي، هي معرفة الله التي تحتاج إلى جسور يمدها الله اللامتناهي إلى الإنسان الذي لن يستطيع أن يدرك أسرار الألوهة بنفسه. وهذه الجسور هي ذاتها الوحي الذي نجده في الأديان والرسالات.

السؤال التاسع:

دعونا ننهي معكم هذا الحوار بالإشارة إلى كتابكم القيم الذي صدر مؤخرًا بعنوان: "علوم الشرع والعلوم الاجتماعية، نحو تجاوز القطيعة: أليس الصبح بقريب"، والذي أثار ولا يزال يثير الكثير من النقاشات والقراءات والتفاعلات؛ وربطه بمشروع مركز نماء للبحوث والدراسات حول "تكامل علوم الإنسان وعلوم الوحي"، وقد كان من نتائج هذا المشروع تأسيس "أكاديمية نماء للعلوم الإسلامية والإنسانية"، التي عملت في برامجها التعليمية الموجهة للطلاب وعموم الباحثين على تدريس مختلف العلوم الإنسانية والعلوم الشرعية وخلق جسور بينها. بالإضافة إلى "دورية نماء لعلوم الوحي والدراسات الإنسانية" التي تسعى إلى الهدف ذاته؛ فما تعليقكم حول هذه المبادرات التي لا تندرج تحت مؤسسات رسمية؟ وهل يمكن الحديث عن "علم اجتماع العلوم الشرعية"؟ وكيف السبيل، في نظركم، لتجاوز القطيعة بين

"علوم الشرع والعلوم الاجتماعية" وتعزيز التكامل بينها؟

لا داعي لـ"علم اجتماع العلوم الشرعية". نحن أمام تراث علمي كوني متداخل الاختصاصات بين العلوم والمعارف، والمطلوب هو وضع ذلك على محك العمل، كما يفعله مشروع مركز نماء للبحوث والدراسات. وقد اطلعت عن كثب على تعزيز التكامل بين علوم الشرع والعلوم الاجتماعية. واطلعت على مناهج أكاديمية نماء للعلوم الإسلامية والإنسانية التي أعجبتني. أحيِّ الصديق أستاذ علم الاجتماع التونسي منير السعيداني لدروسه العظيمة معرفًا ومقربًا لعلم الاجتماع لمن لا يعرفونه؛ نعم، تحتاج مثل هذه المبادرات وقتا لتؤتي أُكلها. نحن في بداية مشوار طويل الأمد يبدأ بإرساء الثقة بين هذه العلوم.

لقد ركزت في كتابي على أن المطلوب قلب الأولويات بفهمنا للدين: تثبيت الأخلاق (بوصفها روح الدين)، وتحريك الفقه والتشريع لمناسبة الأخلاق. أي إذا اعتبرنا أن السرقة مذمومة أخلاقيًّا في كل زمان ومكان (وفعلها لا يكتسب صفته الأخلاقية من المنفعة والمضرة التي تنتج عنه، بل من طبيعته بوصفه انتهاكًا لوجهٍ من وجوه الحق والعدل، والإنسان يرغب في العدل كما يرغب في اللذَّة)، فإن حكم السارق يتناسب مع السياق الزمكاني وحجم السرقة ودوافعها. هذا يتم من خلال ربط الدين -لا بوصفه تشريعًا ولكن بوصفه أخلاقًا- بالعلوم الاجتماعية، بحيث تتعاون علوم الشرع والعلوم الاجتماعية على التشريع، مستوحيين من فهمهما لمصادر الأخلاق (من الدين والفلسفة الأخلاقية)، وبدلًا من اعتبار الشريعة (الأحكام الفقهية) هي المصدر الرئيس للقوانين، سواء كانت أحوالًا شخصية وشرعية أو قوانين وضعية، والتناحر على الحدود الفاصلة بينهما، وهو ما اعتادت الكليات الشرعية تدريسه، سيعترف بأن العلاقات البشرية تحكمها نُظُمٌ تتجاوز التقنين، فمنها ما هو مرتبط بالأعراف والتقاليد المتوارثة ببساطة، ومنها ما هو أحوال شخصية وأحكام شرعية، ومنها ما هو سياسي (المواطنة، وتقنيات الحكم، والضرائب...إلخ). وكلها يمكن للدين أن يتدخل بصفته أخلاقًا.

